العرب
الخميس 2021/11/18
السنة 44 العدد 12244

التصعيد والتصعيد المضاد يحيل التوتر الفرنسي-الجزائري إلى أزمة دائمة

مشروع قانون فرنسي يقدم الاعتذار والتعويض للحركيين الجزائريين

تعرض الحكومة الفرنسية على الجمعية الوطنية نصا قانونيا يقدم اعتذارا فرنسيا رسميا من الحركيين، مما سيزيد من حدة الأزمة المتصاعدة بين باريس والجزائر، على اعتبار أن الخطوة تندرج في صلب ملف الذاكرة المشتركة، الأمر الذي سيضع التوتر المتفاقم على مسار طويل الأمد، وليس مجرد أزمة عابرة، في ظل التصعيد المتبادل بين الطرفين.

الشارع الجزائري يرفض مواقف فرنسا

صابر بليدي

الجزائر – تتجه الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا، لتأخذ منحى معقدا ودائما، في ظل التصعيد المتبادل بين الطرفين، الأمر الذي يبدد فرص احتوائها في المدى القريب، غداة دخول السجال على مستوى هرم السلطة في البلدين، فبعد إعلان الرئيس عبدالمجيد تبون قطع الاتصالات والأنشطة الدبلوماسية من جانب بلاده، يتهيأ البرلمان الفرنسي لإصدار قانون يعترف ويعوض فئة الحركيين بإيعاز من الرئيس إيمانويل ماكرون، وهي الخطوة التي توظف وترا حساسا له إيقاع مميز في الجزائر لارتباطه بالتاريخ والذاكرة المشتركة.

جينيفيف داريوسيك

ظروف حياة الحركيين هي صفحة قاتمة لفرنسا

عامر ارخيلة

قصر الإليزيه بفرنسا هو المبادر بمشروع القانون

وتشرع الجمعية الوطنية في فرنسا (البرلمان) الخميس في مناقشة مشروع قانون يقدم اعتذارا رسميا من طرف السلطة الفرنسية لفئة الحركيين، بما يترتب عليه من حقوق وتعويضات مادية ومعنوية، ليكون ذلك أول خطوة عملية تقوم بها باريس تجاه طابور الجزائريين، الذين حاربوا إلى جانب الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير الجزائرية (1954 – 1962).

ويأتي ذلك بناء على الاعترافات التي قدمها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الخطاب الذي أدلى به أمام ممثلين عن هؤلاء خلال شهر سبتمبر الماضي، وهو ما اعتبرته الجزائر خطوة استفزازية وتصعيدية تستهدف الدوس على ملف الذاكرة المشتركة، لأنها لا تزال تصنف هؤلاء في خانة "الخونة والعملاء"، فضلا عما ارتكبوه في حق المدنيين خلال حرب التحرير.

ويسعى الرئيس الفرنسي، من خلال خطوة "الاعتراف وطلب الصفح"، لتقديم مقاربة بلاده لمعالجة الذاكرة المشتركة مع الجزائر، وفق ما جاء في تقرير المستشار والمؤرخ بنجامين ستورا، الذي أوكل له منذ عدة أشهر إعداد خارطة طريق لمعالجة الملف المذكور، غير أن الجزائر رفضت محتواه واعتبرته "مساواة بين الضحية والجلاد".

ورغم أن مشروع القانون المذكور جاء في إطار أجندة أعدها قصر الإليزيه منذ العام الماضي، إلا أنه يعتبر خطوة تصعيدية ردا على التصعيد الجزائري الأخير، حيث أمر الرئيس عبدالمجيد تبون بقطع الاتصالات والأنشطة الدبلوماسية مع فرنسا، في أعقاب الندوة الدولية التي انتظمت مؤخرا في باريس حول الأزمة الليبية، وسجل إخلالا بالأصول البروتوكولية في استقبال ممثله وزير الخارجية رمطان لعمامرة.

وأوردت تقارير فرنسية أن الحكومة رصدت مبلغ ستة وخمسين مليون دولار أميركي، لصرفها كتعويضات ومنح للحركيين وذوي حقوقهم، تنفيذا لمشروع قانون يعيد الاعتبار للفئة المذكورة، التي تكون بذلك قد حققت مكسبا غير مسبوق لم يتحقق إلا في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون.

وصرحت الوزيرة المنتدبة المكلفة بشؤون الذاكرة وقدامى المحاربين جينيفيف داريوسيك، بأن "ظروف حياة الحركيين في فرنسا بعد نهاية حرب التحرير الجزائرية، هي صفحة قاتمة لفرنسا، فنصف الحركيين الجزائريين تم ترحيلهم إلى مخيمات وإقامات أنشئت خصيصا لهم".

وقدر تعداد هؤلاء بنحو تسعين ألف، اختاروا الفرار إلى فرنسا رفقة عائلاتهم بعد استقلال الجزائر، بينما بقي عشرات الآلاف منهم في الجزائر، رغم الأخطار التي كانت تهددهم بسبب الأحقاد والضغائن التي ترتبت على موقفهم المعادي لثورة التحرير، وما ارتكبوه في حق أبناء جلدتهم إبان سنوات حرب التحرير.

ودخلت العلاقات الجزائرية – الفرنسية في نفق أزمة غير مسبوقة خلال الأسابيع الأخيرة، ترتب عليها استدعاء السفير الجزائري إلى بلاده، وحظر المجال الجوي أمام الطيران العسكري الفرنسي العامل في مالي ومنطقة الساحل، كما قرر الرئيس تبون قطع الاتصالات والأنشطة الدبلوماسية مؤخرا، فضلا عن فسخ عقود شراكة اقتصادية وخدماتية، وهو ما صنف التوتر في خانة الأزمة الدائمة والمعقدة.

ويتضمن مشروع القانون خطوات رمزية وأخرى عملية، حيث يقدم اعترافا لأول مرة بـ"الخدمات التي قدمها الحركيون في حرب الجزائر، لصالح فرنسا، وبالتجاهل والخذلان اللذين تعرضوا لهما بعد استقلال الجزائر"، فضلا عن "ظروف الاستقبال غير اللائقة، لتسعين ألفا من الحركيين وعائلاتهم الذين فروا من الجزائر بعد استقلالها"، وينص على "التعويض المعنوي والمادي عن هذا الضرر مع مراعاة طول مدة الإقامة في تلك الأماكن".

وحسب مقررة مشروع القانون، فإن "التعويض يشمل المقاتلين الحركيين السابقين وزوجاتهم الذين استقبلوا بعد عام 1962 في ظروف غير لائقة، وكذلك أطفالهم الذين جاؤوا معهم أو ولدوا هنا".

ويبقى ملف التاريخ والذاكرة المشتركة مخيّما على العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا، فرغم التوافق والتقارب المسجلين من حين إلى آخر بين سلطات البلدين، إلا أن المعالجة غير المرضية للطرفين، لاسيما في ما يتعلق بـ"الاعتراف والتفجيرات النووية، والأرشيف"، ظلت تلقي بظلالها على تلك العلاقات، إلى أن دخلت في أزمة غير مسبوقة لا ينتظر أن تتحلحل قبل الانتخابات الرئاسية المنتظرة في فرنسا الصائفة القادمة.

ومنذ التصريحات المثيرة للرئيس إيمانويل ماكرون حول طبيعة السلطة في الجزائر والماضي التاريخي للجزائر، تصاعد السجال بين الطرفين، قبل دخول خطوات تصعيدية بين الطرفين، ولو أن ما صدر عن الجزائر كان أشمل مما صدر عن الفرنسيين.

وفي أول رد فعل من الجانب الجزائري حول مشروع القانون المذكور، الذي يشابه قانون العام 2005 الذي أوعز به حينها الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، والذي اعتبر "مهام الجيش الفرنسي في المستعمرات القديمة رسالة حضارية"، صرح رجل القانون والعضو السابق في المجلس الدستوري عامر ارخيلة بأنه "عندما يتعلق الأمر بمشروع القانون، فقصر الإليزيه هو المبادر به، وبالتالي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وأن الرئيس الفرنسي بصدد الوفاء بما تعهد به لهذه الفئة التي تسببت في قتل وتعذيب وخيانة الشعب الجزائري أثناء ثورته التحريرية".

وأضاف "كان يمكن أن يكون الأمر عاديا لو نوقش مشروع القانون هذا في ظروف غير التي يمر بها البلدان من أزمة حادة، تسببت فيها تصريحات غير مسؤولة للرئيس الفرنسي بشأن تاريخ الأمة الجزائرية".

القضاء التونسي يسترجع عافيته بعد عشر سنوات من الحسابات السياسية

خالد هدوي

تونس – قضت محكمة تونسية بإدانة جميع المتهمين في قضية قتل لطفي نقض رئيس الاتحاد المحلي للمزارعين بتطاوين جنوب البلاد والقيادي بحزب حركة نداء تونس، في خطوة اعتبرها مراقبون مؤشرا على تعافي القضاء التونسي وتخلّصه من القبضة السياسية للمنظومة السابقة بقيادة حركة النهضة.

وفتح القضاء التونسي ملفات الاغتيالات السياسية التي طالت عددا من القيادات المعارضة مثل شكري بلعيد ومحمد البراهمي ولطفي نقض.

وقضت محكمة الاستئناف بولاية سوسة الساحلية بإدانة جميع المتهمين في قضية قتل رئيس الاتحاد المحلي للمزارعين بتطاوين (جنوب) والقيادي بحزب حركة نداء تونس لطفي نقض.

وأدانت المحكمة متهمين اثنين بتهمة القتل العمد وسجن كل واحد منهما مدة خمسة عشر عاما.

وتعرّض لطفي نقض في شهر أكتوبر سنة 2012 لعملية وصفت حينها بالسحل حتى الموت، وذلك أثناء قيام مجموعة من المحسوبين على رابطات حماية الثورة باقتحام مقر الاتحاد التونسي للمزارعين بمدينة تطاوين (جنوب البلاد) تحت شعار "تطهير المؤسسات من أزلام النظام السابق"، وذلك خلال فترة حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة.

دعوات للكشف عن حقائق بقية الملفات

واكد تقرير الطب الشرعي أن لطفي نقض تعرض خلال تلك العملية إلى سبع وخمسين ضربة، منها ضربات قاتلة، وأن وفاته كانت نتيجة ذلك الاعتداء وليست بسبب نوبة قلبية.

واستنكرت شخصيات سياسية وحقوقية طول فترة التقاضي في هذه القضية، مؤكّدة وجود تلاعب قضائي وسياسي بملفات الاغتيالات خدمة لمآرب أطراف في السلطة.

وقال بسام الطريفي نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان "ألوم القضاء بكل درجاته بعد أن أخذت هذه القضية كل هذا الوقت في أطوار التقاضي، ومن غير المعقول أن يكون هناك تستّر على القضاء".

وأضاف لـ"العرب" أن "المنظومة القضائية مهترئة ومتآكلة، ويمكن أن يكون هناك تستّر سياسي لأكثر من عشر سنوات، كذلك في قضية الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي".

وتابع الطريفي "هناك تلاعب بالملفات في قضايا الاغتيالات وملفات الفساد، وهناك أيضا طرف سياسي وضع يده على القضاء".

وأشار مراقبون إلى وجود أحزاب سياسية استعملت القضاء كورقة ضغط سياسي ضد خصومها لتحصين مواقعها في السلطة ولحماية مصالحها الضيقة.

وأكد أحمد صواب القاضي السابق بالمحكمة الإدارية في تونس لـ"العرب" أن "الثابت أن هناك ملفات قضاة ظلت تحت الضغط، وهم يعرفون اتجاه الرياح ويحكمون وفقها".

بسام الطريفي

هناك تلاعب بالملفات في قضايا الاغتيالات وملفات الفساد

واعتبر متابعون للشأن التونسي أن إصدار هذه الأحكام بمثابة صفعة لكل الأطراف التي تلاعبت بالملفات السياسية، فضلا عن كونها مؤشرا على بداية تعافي المنظومة القضائية بالبلاد.

وأكد المحلل السياسي نبيل الرابحي أن "هذه الأحكام صفعة للطب الشرعي الذي سُخّر خدمة لحسابات سياسية"، قائلا "هذا دليل على تعافي القضاء ولكن المنظومة ككل ما زالت تحتاج إلى مشوار طويل لاستكمال تعافيها، وعليها أن تطهّر نفسها بنفسها".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "هناك مؤشرا على أن نية القضاء تتجه نحو فتح ملفات التسفير نحو بؤر التوتر والاغتيالات".

إسبانيا تسلّم المغرب عنصرا منفصلا عن البوليساريو

الرباط – سلّمت السلطات الإسبانية انفصاليا مواليا لجبهة البوليساريو إلى المغرب، كان قد تم توقيفه من قبل الشرطة الإسبانية في شهر مارس الماضي، بسبب "حثّه على ارتكاب أعمال إرهابية ضد مصالح وأفراد مغاربة".

وذكرت المواقع الإعلامية المغربية أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية أوقفت المتهم بمطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء، مباشرة بعد وصوله على متن رحلة جوية قادمة من مطار بارخاس بالعاصمة الإسبانية مدريد.

وكانت وزارة الداخلية الإسبانية قد كشفت أن المعني بالأمر شديد التطرف واستخدم حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الأعمال الإرهابية والعنيفة ضد الأشخاص والمؤسسات المغربية في إسبانيا وخارج البلاد.

وباشرت مصالح الشرطة بمدينة الدار البيضاء التحقيق مع فيصل بهلول المعروف بـ"بوخنونة" لتورطه في أحداث "إكديم إزيك"، إضافة إلى اتهامه بالتحريض الدائم على ارتكاب أعمال إرهابية ضد المملكة ومصالحها بالخارج.

ومن المنتظر أن يتم تقديمه أمام النيابة العامة المكلفة بجرائم الإرهاب والتطرف بالرباط، فور انتهاء التحقيق الأولي.

وبحسب وكالة إيفي فقد كان "الرجل مهووسا على ما يبدو بارتكاب أعمال عنف ضد المغاربة، خاصة ضد كل الصحراويين الموالين للمغرب".

وفي الثامن من نوفمبر 2010، فكّكت السلطات مخيم "إكديم إزيك" بعد مواجهات بين الطرفين أسفرت عن مقتل أحد عشر عنصرا من القوات العمومية المغربية بينما بلغ عدد المصابين بجروح متفاوتة الخطورة أربعة في صفوف المدنيين وسبعين فردا من القوات العمومية.

وأصدر القضاء في 2017 أحكاما بالسجن بحق ثلاثة وعشرين صحراويا متهمين بقتل عناصر الأمن تراوحت بين عشرين سنة والمؤبد.

> **وزارة الداخلية الإسبانية كشفت أن الانفصالي شديد التطرف واستخدم حساباته على وسائل التواصل لتشجيع الأعمال الإرهابية**

وفيصل بهلول من المطلوبين في هذه القضية، وينحدر من قبيلة "أيت موسى أوعلي" بمنطقة لبيار في إقليم گليم، ومتهم بالتورط في قتل أحد عناصر الدرك الملكي خلال تلك الأحداث التي فرّ بعدها إلى إسبانيا، إلى أن تم القبض عليه يوم الحادي والثلاثين من مارس الماضي خلال عملية أمنية بإقليم الباسك.